الأمم المتحدة

A S

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL
A/36/337
S/14562
22 June 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البندان ٢٢ و ٣٤ من القائمة الأولية*
الحالة في كمبوتشيا
مسألة السلم والاستقرار والتعاون
في جنوب شرقي آسيا

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة للفلبين لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة مقتطفات من البلاغ المشترك الذى اصدره وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة كمبوتشيا في ختام اجتماعهم السنوى في مانيلا يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ .

وأكون ممتنا لو عممتم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٢٢ و ٣٤ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) رينالدو أ . أرسيلا
السفير
القائم بالاعمال بالانابة

* A/36/50

../..

81-16780

مرفـــق

مقتطفات من البلاغ المشترك الذى أصـــدره في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة كمبوتشيا

الحالة في كمبوتشيا

لاحظ وزراء الخارجية ببالغ القلق انه رغم الجهود البناءة لرابطة امم جنوب شرقي آسيـــا والمجتمع الدولي ، مازال النزاع المسلح في كمبوتشيا بدون حل . وكرر وزراء الخارجية الاعراب عـــن القلق ازاء التهديد المباشر الذى تتعرض له المصالح الامنية لدول رابطة امم جنوب شرقي آسيـــا ويتعرض له السلم والاستقرار في المنطقة من جراء الحالة في كمبوتشيا . كذلك كرروا الاعراب عـــن الرأى بأن غزو فييت نام لكمبوتشيا انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . وقد شجبوا بوجه خاص استمرار وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا رغم ما قررته الجمعية العامـــة للامم المتحدة في قراريها ٣٤/٢٢ و ٣٥/٦ اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة بأغلبية ساحقة فـي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي .

وأكد وزراء الخارجية من جديد التزامهم بهذين القرارين اللذين يدعوان جميع اطـــراف النزاع الى وقف كل الاعمال العدائية فورا ، والى الانسحاب الفورى لجميع القوات الفييتنامية مـــن كمبوتشيا . فهذا سيمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير بمعزل عن التدخل والتخريب والقسر من الخارج .

وأكد وزراء الخارجية من جديد ان اى تصعيد آخر للقتال في كمبوتشيا أو أية غارة اخـــرى للقوات الاجنبية في تايلند ، يؤثران مباشرة على امن الدول الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقـــي آسيا ، ويعرض للخطر سلم وأمن المنطقة بكاملها . وفي هذا الصدد ، كرر وزراء خارجية اندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا الاعراب عن راسخ تأييدهم وتضامنهم مع شعب وحكومة تايلند أو أى بلـد آخر من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في صون استقلاله وسيادته القومية ووحدة اراضيه .

وأكد وزراء الخارجية ان ما يسمى بالانتخابات التي اجريت في كمبوتشيا في الفترة من آذار/مارس الى ايار/مايو ١٩٨١ تمثل محاولة يائسة لاضفاء الشرعية على نظام هنغ سامرين الذى اقامـــه الفييتناميون في كمبوتشيا . وأكدوا بحزم ان هذه الانتخابات الزائفة ليست تعبيرا حقيقيا عن الارادة الحرة لشعب كمبوتشيا ، لأن هذه الانتخابات اجريت في ظل وجود ٢٠٠٠٠٠ جندى فييتنامي . وأعلنوا مجددا راسخ اعتقادهم بأن شعب كمبوتشيا لا يستطيع السعي لتحقيق مصالحه القوميـــة وتشكيل حكومة بمحض ارادته او انتخاب زعمائه بحرية طالما ظلت قوات الاحتلال الفييتنامي في كمبوتشيا .

وأثنى وزراء الخارجية على جهود الامين العام للامم المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامـــة للامم المتحدة ٣٥/٦ ، ورحبوا بقراره الداعي الى عقد مؤتمر كمبوتشيا الدولي في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٨١ . وأعربوا عن ثقتهم في ان المؤتمر الدولي سيسهم بشكل ايجابي في وضع اطار حـــل

دائم للنزاع في كمبوتشيا ، وبذلك يسهم في استمرار سلم المنطقة وأمنها . ولذلك حثوا فييت نام ، كطرف في النزاع اعرب عن رغبته في رؤية السلم والاستقرار متحققين في جنوب شرقي آسيا ، على الاشتراك في البحث عن حل وذلك بالمشاركة في المؤتمر الدولي .

وأكد وزراء الخارجية من جديد اعتقادهم بأن نجاح المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ذو اهمية حيوية لاعضاء المجتمع الدولي ، ولا سيما للامم الصغيرة التي قد تواجه بازدياد مشكلة حماية ارضها من العدوان والاحتلال وأنظمة التبعية التي تفرضها دول اقوى عسكريا .

ومن اجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة في كمبوتشيا ، حث وزراء الخارجية على اتخاذ خطوات مبدئية منها :

١ - ارسال قوات الامم المتحدة لصيانة السلم الى كمبوتشيا ؛

٢ - انسحاب جميع القوات المسلحة الاجنبية من كمبوتشيا في اقصر وقت ممكن تحت اشراف قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ؛

٣ - نزع سلاح جميع زمر خمير فور اتمام انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا .

وأحاط وزراء الخارجية علما بالفكرة المقترحة في مدينة هوشي منه يوم ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ لعقد مؤتمر اقليمي كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وأكدوا ان النزاع الكمبوتشي هو اصل الخطر الذى يهدد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، كما اكدوا ان لهذا النزاع ابعادا دولية نتيجة لكونه لا يشمل فقط بلدان المنطقة وانما دولا خارجية ايضا . ومن ثم فان المؤتمر الاقليمي المقترح لا يستطيع ان يكون محفلا مناسبا لأى نقاش مثمر يمكن ان يؤدى الى حل باق .

وأكد وزراء الخارجية انهم لا يعارضون فكرة اجراء مشاورات ومحاورات بين بلدان المنطقة ، ولكن هذه المشاورات والمحاورات متميزة ومنفصلة عن المؤتمر الدولي وينبغي الا تعتبر بديلا عنه .

كذلك اكد وزراء الخارجية من جديد انهم يواصلون الاعتراف بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية وتأييدهم لاستمرار تمثيلها في الامم المتحدة . وأكدوا ان الاسس التي يقوم عليها تأييدهم لوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية هي المبادئ الاساسية القائلة بأنه لابد من معارضة التدخل الاجنبي ، وأن أى تغيير يطرأ على الاعتراف بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية سيكون بمثابة تفاض عن الغزو العسكرى الفييتنامي واحتلال كمبوتشيا . ورأوا انه لا مبرر مطلقا لأن تقوم دول اخرى باسقاط الحكومة الشرعية لدولة اخرى حيث ان هذا العمل ينتهك المبادئ المعترف بها دوليا والتي تحكم العلاقات بين الدول كما هي محفوظة في ميثاق الامم المتحدة . ولذلك طالب وزراء الخارجية الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن تساند مبدأ عدم التدخل وأن تؤيد استمرار الاعتراف بكمبوتشيا الديمقراطية وتمثيلها في الامم المتحدة .

ورفض وزراء الخارجية مختلف الحجج التي طرحت مرارا لتبرير استمرار احتلال كمبوتشيا ،

ولا لتماس الاعتراف بالنظام الذى اقامته القوات الفييتنامية في بنوم بن . وكرر وزراء الخارجية الاعراب عن موقفهم بأنه ليس باستطاعة اى نظام تقيمه قوات احتلال ان يلقى اعترافا مشروعا بمقتضى المبادئ المعلنة في ميثاق الامم المتحدة مهما اضفى عليه من مظاهر الشرعية .

ورحب وزراء الخارجية بالمشاورات الجارية بين القوميين الكمبوتشيين لتشكيل جبهة متحدة بهدف التبكير باقامة حكومة ائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية عملا بحقوقهم غير القابلة للتصرف في تحرير بلدهم من الاحتلال والسيطرة الاجنبيين . وسلموا بأن انشاء حكومة صادقة التمثيل في كمبوتشيا يجب ان يظل مسألة من شأن شعب كمبوتشيا ذاته ان يقررها ويناضل لتحقيقها .

وأعرب وزراء الخارجية عن ايمانهم بأن اى حل سياسي شامل للنزاع الكمبوتشي هو امر حيوى لانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا تضمن استقلال وسيادة كل دول المنطقة .

وأكد وزراء الخارجية ان هناك قاسما مشتركا بين الحالة في كمبوتشيا والحالة في افغانستان هو غزو دولة اجنبية واحتلالها لدولة مستقلة صغيرة باستخدام القوة التي تنتهك القانون الدولي صراحة . وفي هذا الصدد كرر وزراء الخارجية الاعراب عن تأييدهم القوى لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٧/٣٥ ، وكذلك لقرار مؤتمر القمة الاسلامي الذى عقد بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ بشأن الحالة في افغانستان ، وللاعلان السياسي الختامي للاجتماع الوزارى لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨١ والذى دعا الى سرعة سحب جميع القوات الاجنبية من افغانستان وكمبوتشيا .

- - - - -